

تقرير

سجون النساء
أكثر سوءاً

جمعيّات تطالب بتحسين السياسات المتبعة

من الصحة إلى الغذاء والمعونة القضائية ... تكشف التقارير عن واقع مرير تعيشه السجينات في لبنان يفوق الواقع المأسوي للسجناء، بما يخالف النصوص الدولية المرتبطة بمعاملة السجناء

بسام القنطار

يتكشف واقع السجون، بما فيها أماكن التوقيف الاحتياطي، عن العديد من المشكلات، لعل أهمها الاحتفاظ بالحاصل داخلها، وارتفاع نسبة السجناء الموقوفين، وعدم وجود إدارة متخصصة للسجون. ورغم ازدياد حجم الاهتمام بقضية السجون خلال السنوات الماضية، لم تكتسب سجون النساء في لبنان الاهتمام والعناية نفسيهما، وفي حين يتركز الاهتمام السياسي على قضايا الموقوفين الرجال والمطالبة بالتسريع بمحاكماتهم، تغيب سجون النساء عن أي اهتمام عام أو خاص ولا تلحظ أي طرح لقضايا السجينات.

«تعزيز سياسات وممارسات حقوق الإنسان في سجون النساء في لبنان» مشروع يقوم بتنفيذه التجمع النسائي الديموقراطي اللبناني بالشراكة مع كل من مركز الأجناب في كاريتاس لبنان ودار الأمل ودياكونيا بدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية السويدية للتعاون الإنمائي. رودولف جبرائيل من منظمة دياكونيا

أعلن أن المشروع يهدف إلى تحسين الظروف في سجون النساء في لبنان بما يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال تحسين السياسات المتبعة في سجون النساء وإرساء البات قائمة على الحقوق، بما يكفل احترام حقوق السجينات كجزء من حقوق الإنسان. ويستهدف المشروع، الذي سينفذ خلال فترة 30 شهراً، السجينات في لبنان والحراس والكوادر العاملين في سجون النساء الأربعة في بعبدا وطرابلس وزحلة وسجن بربر خازن في بيروت، بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية ومؤسسات حكومية وهيئات الأمم المتحدة.

رزمة دراسات وتقارير أعدتها الجمعيات الشريكة في المشروع، بينها دراسة عن عشرين جمعية عاملة في سجون النساء في لبنان، أعدتها المحامية غادة إبراهيم بمشاركة المحاميتين فداء عبد الفتاح ودانيا بسيوني والمساعدة الاجتماعية زينب شهاب. كما أنتج المشروع دراسة قانونية مقارنة حول نظام سجون النساء في لبنان في ظل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أعدتها المحاميتان مايا منصور وريتا غاوي. وجميع هذه الدراسات متوفرة عبر الموقع الإلكتروني للمشروع www.lebanonprisons.org الذي يفترض أن يتحول إلى بوابة معرفية إلكترونية حول السجون في لبنان. خطة عمل المشروع كانت أمس عنوان ورشة عمل، في بيت المحامي في بيروت، بمشاركة الجمعيات الناشطة في السجون وممثلين عن نقابة المحامين والوزارات المعنية.



يسمح للسجينات بالاستحمام ثلاث مرات أسبوعياً (مروان طحطح)

والنصوص القانونية اللبنانية، وتحديدًا المرسوم رقم 14310، الذي ينظم السجون وأمكنة التوقيف، إضافة إلى النصوص الدولية المرتبطة بمعاملة السجناء.

تورد زعيتر 33 بنداً حول الواقع الصحي لسجون النساء، حيث يتبين عدم توافر خدمات طبيبة نسائية، باستثناء سجن بعبدا، الذي بدأ بتوفير هذه الخدمة حديثاً. وتتوافر خدمات مرضية على الأقل موجودة يومياً في السجون الأربعة، ولكن تختلف الحال بين وجودها في السجن كل النهار (سجن زحلة وبربر الخازن) ووجود نصف دوام (سجن بعبدا). وحول الحق في الغذاء، يشير التقرير إلى أن الوجبات الغذائية لا تكفي للحفاظ على صحة السجينة وقواها بشكل كامل. كما يسمح للسجينات بالاستحمام ثلاث مرات

ومع انقضاء الخطة الخمسية لنقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل، دون أن يتحقق انتقال فعلي لإدارة السجون، وفي ظل مراوحة العديد من اقتراحات ومشاريع القوانين في مجلسي النواب والوزراء، يحدد الشركاء في المشروع عدداً من المهمات التي يعملون على إنجازها، وأبرزها زيادة كفاءة سلطات وإدارة السجون لدعم حقوق السجينات، وحصولهن على دعم قانوني واجتماعي، ما يمكنهن من المطالبة بحقوقهن والتبليغ عن أي انتهاكات.

المحامية منار زعيتر من التجمع النسائي الديموقراطي اللبناني عرضت تقريرين عن واقع سجون النساء في لبنان، أعدتهما خلال عامي 2012 - 2013. وتلفت إلى أنها اعتمدت منهجية المقارنة بين الواقع

لا تهاهن حاجة
السجينات من الفوط
الصحية أبداً

وتناول النقاش أبرز مشكلات سجون النساء في لبنان، سواء في النصوص القانونية أو في الممارسات، والعمل على أبرز المجالات ذات الأولوية والمناصرة للتوصيات المطلوب الأخذ بها لتحسين نظام السجون الحالي في لبنان بما يخص السجينات النساء.

صهيونية كبيرة لإلغائها بالكامل وهذا له ارتباط وثيق بمفاوضات الحل النهائي وإيجاد حل لقضية اللاجئين. إذ إنه بمجرد الإعلان عن قيام «دولة فلسطين» واعتراف أكثر من مئة وثلاثين دولة بها سقطت صفة اللجوء عن اللاجئين الذين أصبحوا بالعرف الدولي «رعايا دولة فلسطين» في «البلدان المضيفة»، وهذا بدوره يعني أن التخفيض المنهج للخدمات مقدمة للمشروع الأكبر.

بيان أن ديسمور فيه من الصراحة والوضوح ما يكفي لالتقاط الكثير من الإشارات، ومنها أن أمر التخفيضات جرى بالتوافق والاتفاق مع بعض الجهات الفلسطينية؛ ما يعني أن «البعض الفلسطيني» هو جزء أساس من كل ما يجري ويحاك، وبدورها تسعى إسرائيل من خلال المحافل الدولية إلى إعادة تعريف «من هو اللاجئ»؟ وهي تهدف من وراء إسقاط صفة اللجوء عن اللاجئين إلى شطب حق عودتهم إلى وطنهم وحرمانهم أيضاً من أي تعويض.

المؤامرة كبيرة وهي لا تتوقف عند حدود تخفيض الخدمات، ولا تمس أبناء مخيم نهر البارد دون غيرهم، وإن بدأت أولى حلقاتها بهم وعندهم.

أن حالة النزوح لا تزال قائمة، وهذا يعني توقيف دفع بدلات الإيجارات أو توجيهها لفئة معينة ضمن مواصفات محدّدة وفقاً لبياناتها الأخير، ودفع نصف نفقات العلاج في المستشفيات وإيقاف أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية.

لا يمكن فصل هذا القرار الجائر عمّا يدور في المنطقة، فمخيم نهر البارد لم يعد أولوية للدول المانحة، إذ توجهت أموال الإغاثة إلى النازحين السوريين. وهناك ورشة إعمار كبيرة جداً ستحصل عند انتهاء المعارك في سوريا، وهذا يعني بدوره أن هناك خطراً حقيقياً بعدم استكمال إعمار المخيم، ولا سيما أن بيان ديسمور يقول إن أموال إعادة الإعمار تكفي لعام 2014 فقط. وهذا بدوره يضع أبناء المخيم في «دائرة المجهول».

والحقيقة أن استكمال الإعمار قضية هامة ومحورية، وخاصة أن معظم عائلات المخيمات لا تزال نازحة وتنتظر بفرغ الصبر العودة إلى بيوتها. ولكن يبدو أن مقولة «المخيم دُفّر لا ليعاد إعمار» صحيحة.

«الأونروا» هي أحد أهم الشواهد على نكبة الفلسطينيين وتهجيرهم من وطنهم عام 1948، وهناك ضغوط

أطلق عليها اسم «السكن المؤقت»، لاستيعاب بعض العائلات النازحة، فيما منحت البقية بدل إيجارات. ورغم مرور أكثر من ست سنوات، إلا أن معظم بيوت المخيم لم يُعد إعمارها نتيجة الماطلة والتسويق، حيناً من قبل الدولة اللبنانية، وحيناً آخر من الدول المانحة، وكذلك بسبب البطء الشديد بالإعمار الذي سادته الرشى والحسوبيات والغش في النوعية. في تطور أخير، أعلنت الأونروا أخيراً على لسان مديرتها العامة، أن ديسمور، أنها بصدد تخفيض خدماتها لنازحي مخيم البارد، رغم

مخيم نهر البارد
لم يعد أولوية للدول
المانحة وأموال الإغاثة
توجهت إلى النازحين

لزاماً على الأهل دفع بدل القرطاسية وتصوير «أسئلة الامتحانات». إلى أن جاء شهر أيلول من عام 1993 إثر توقيع اتفاقيات أوسلو، فخفضت الأونروا خدماتها تحديداً في لبنان، وصار لزاماً على اللاجئين أن يدفع نصف تكاليف علاجه في المستشفيات، إضافة إلى تقليص كميات الأدوية من عياداتها. كما قطعت الإمدادات الإغاثية عن معظم اللاجئين، وابتكرت تسمية جديدة أطلقت عليها اسم «حالات العسر الشديد» بقيت تستفيد من «الإعاشات»، وهي فئة قليلة من نسيج المجتمع الفلسطيني مؤلفة من كبار السن ومن ذوي الحالات الخاصة والإعاقات.

بقي الأمر هكذا حتى أيار عام 2007، عندما تم تدمير مخيم نهر البارد على أثر المعارك الضارية بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الإسلام. فأعلنت الأونروا حالة الطوارئ، وبدأت بتقديم مساعدات إنسانية لجميع سكان المخيم المنكوب، كما عملت على تغطية نفقات العلاج في المستشفيات بالكامل وسددت كلفة الأدوية والصور الشعاعية. والتزمت «إعادة إعمار المخيم» بالكامل، وعمدت إلى بناء خمسة مجمعات سكنية،

اللجوء

تخفيض خدمات «الأونروا»: قرار سياسي بامتياز

عثمان بدر

قرار الأونروا بتقليص خدماتها يعتبر كارثة حقيقية في ظل أوضاع المخيمات الفلسطينية، ولا سيما نهر البارد. ولكن المثل يقول «إذا عُرف السبب بطل العجب».

القرار سياسي بامتياز، إذ إن ذريعة النقص بالأموال واهية، فالأونروا تمول من تبرعات غير إلزامية، ما يعني أن بإمكان أي دولة أن تتوقف عن الدفع ساعة تشاء. فكيف إذا كانت الحصة الأكبر من التمويل تأتي من دول على علاقة وطيدة بإسرائيل وترتبطها بها مصالح استراتيجيّة.

تتبع مسار التمويل وتذبذباته بالمقارنة مع التطورات السياسية يوضح أموراً كثيرة. فالوكالة بدأت عام 1950 بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين. يومها كانت تقوم برعايتهم وتأمين الخدمات الاستشفائية والتعليمية والغذائية، وكان لها «مطاعم» منتشرة في المخيمات، وكانت «وجبة الفطور» إلزامية لطلاب المدارس، بالإضافة إلى توفير آلاف فرص العمل.

رويداً رويداً، بدأ التقليص المنهج للخدمات، فألغيت المطاعم، وبات